ISSN: 2708-3659

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكَّمة - نصف سنوية

المجلد السادس
العدد الثاني
الرقم التسلسلي 11

ديسمبر 2023

دور مؤسسات التمويل في الأداء المالي للمنظمات غير الربحية
(دراسة حالة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر)

د. خالد محمد الجابري
أستاذ الإدارة المالية المشارك، قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية، جامعة حضرموت

د. محمد همام بن همام
أستاذ الإدارة المالية المشارك، قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن

الملخص:

استهدفت الدراسةُ معرفةِ دور مؤسسات التمويل قياسًا بحجم التمويل المقدم والسياسات التمويلية في الأداء المالي للمنظمات غير الربحية قياسًا بنسبةِ (نسبة المدخرات، نسبة المساهمات والمنح، نسبة نفقات البرامج، نسبة نفقات الإدارة) في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. واتَّبعت الدراسةُ المنهجَ الوصفيَّ والمنهج التحليليّ، إذ تم أخذ رأي الفئة القيادية في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر عن حجم التمويل المقدم وسياسات التمويل لمؤسسات التمويل، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الكمي في قياس الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها أن دور مؤسسات التمويل وفق حجم التمويل المقدم وسياسات التمويل لمؤسسات التمويل تجاه وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر كان بمستوى مرتفع، كما تؤكد نتائج الدارسة أن الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لجميع سنوات الدراسة كان بمستوى أكبر من المتوسط العام للمعيار المستهدف من قبل الوكالة، كما تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود دور ذي دلالة إحصائية للدور المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وكذلك عدم وجود دور ذي دلالة إحصائية لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، في حين تشير نتائج الدراسة إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

1- المقدمة

تؤدي مؤسسات التمويل دوراً مهمًا وحيوياً في تمكين مؤسسات تنمية المنشآت الصغير والأصغر من تقديم الدعم اللازم لهذه المنشآت الصغيرة والأصغر، وتمكنها من القيام بأعمالها بصورة جيدة، وبالتالي قدرتها على تحقيق أهدافها المباشرة، وكذا الأثر الجيد المتوقع في المجتمع، وتحقيق مستوى من الرفاه والتنمية الاقتصادية بشكل خاص في الدول النامية.

إن عملية تقييم الأداء المالي لدى المنظمات غير الهادفة للربح يتطلب تصوراً شاملاً واستيعاباً دقيقاً لدى الإدارة العليا في المنظمة وصناع القرار فيها، حيث إن الأداء هنا لا يعتمد على مقدار الربح والخسارة وإنما هو محصلة متكاملة لنتائج أعمالها، وتسخير مواردها في ضوء تفاعلها مع العناصر البيئية الداخلية والخارجية لها، لذلك أصبح من الضرورة على المنظمات التي تطمح في الاستمرار في عملها في ظل بيئة تحكمها المنافسة

والمتغيرات، أن تكون قادرة على المواجهة في ظل تلك التطورات السريعة والمتعاقبة نحو تحقيق أهدافها المخططة.

ومن أجل تقييم الأداء المالي في المنظمات غير الهادفة للربح لابد من أن تتوفر مجموعة من الأساليب وأنظمة التقييم انطلاقاً من الأساليب التقليدية التي ترتكز على المؤشرات المالية فقط، وصولاً إلى الأساليب الحديثة عن طريق الاستعانة بمؤشرات الأداء التي من شأنها التعبير عن الأداء المالي للمنظمة.

2- مشكلة الدراسة

إن لحدوث تغييرات في البيئة الخارجية وما تشهده من أزمات وحروب وإغلاق الكثير من المنظمات وتوقف نشاطاتها ومشاريعها وجوب التطوير في أساليب تقييم الأداء في جوانب عدة للمنظمة؛ للمحافظة على البقاء والاستمرارية، وبهدف الوقوف على واقع الأداء في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال المؤشرات المالية للوكالة خلال الفترة 2006م – 2019م نجد هناك تذبذبًا غير مستقر للتدفقات المالية وحجم الإنفاق على المشاريع، إذ تلقت الوكالة خلال تلك الفترة 43071454 دولارًا أمريكيًا وكان حجم الإنفاق 39598448 للمشاريع. حيث أن حجم الموارد التي تلقتها الوكالة كانت غير ثابتة بين الزيادة و النقصان. والشكل رقم (1) الآتي يوضح ذلك:

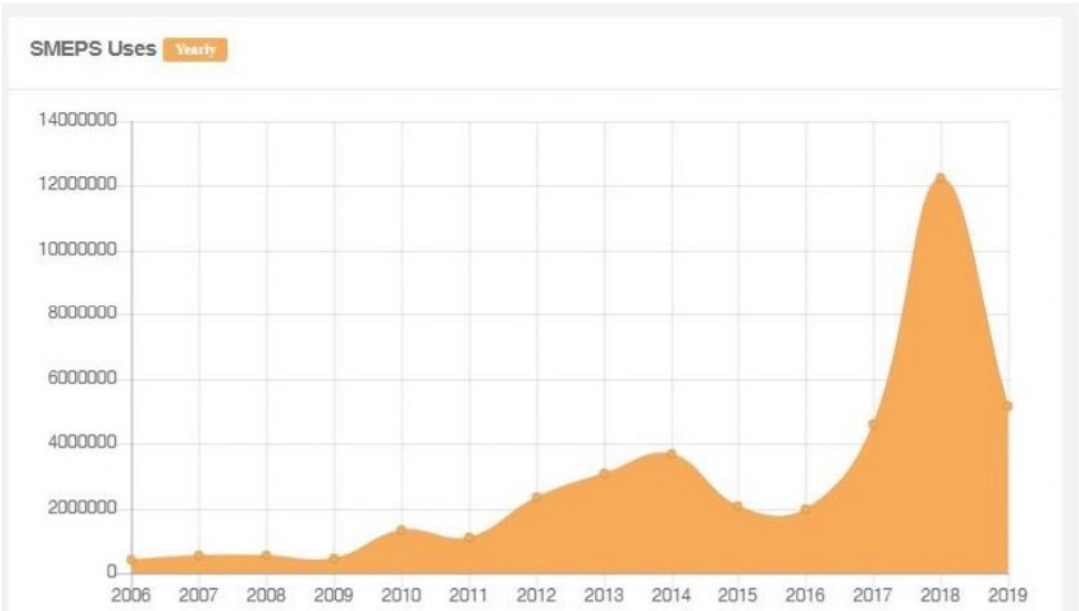

شكل رقم (1) المؤشرات المالية للوكالة في خلال الفترة 2006-2019م

المصدر: إعداد الباحثين.

وعند مقارنة الوضع المالي في خلال العامين 2018م -2019م نلاحظ أنه في عام 2018 م كانت المصادر المالية (11452999.23 دولارًا) في حين كان حجم الإنفاق (12252304.81 دولارًا) بفارق عجز (799305.58 دولارًا)، في حين أن حجم الموارد المالية في عام 2019م كانت (5180888.32 دولارًا) وحجم الإنفاق كان (5139822.37 دولارًا)، مسجلاً فائضاً بالعام نفسه مقداره (41066.95 دولارًا).

وبناء على ذلك يمكن للباحثين بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات البحثية الآتية:

1. ما مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ؟
2. ما مستوى الأداء المالي في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟
3. ما دور مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟

3-أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية من خلال إثراء المعرفة العلمية عن مفهوم التمويل المالي والدور المقدم من مؤسسات التمويل، بالإضافة للأداء المالي، للمنظمات غير الربحية، ومناقشة الدراسات والأبحاث التي تناولت التمويل والأداء المالي ومعرفة أوجه التشابه والقصور فيها، وكذا الإسهام في إثراء الفكر المالي في موضوع التمويل المالي والأداء المالي، واللذان يُعدان من الموضوعات ذات الصعوبة والتعقيد مقارنة مع الموضوعات الأخرى.

كما تكتسب الدراسة أهمية أخرى من خلال دراسة دور مؤسسات التمويل في توفير مستوى من التمويل الجيد ودوره في الأداء المالي في وكالة تنمية المنشآت الصغير والأصغر، وما تقدمه من نتائج وتوصيات علمية تخدم مجتمع الدراسة، وتسهم في معالجة عدد من المشكلات فيه.

4- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟
2. قياس مستوى الأداء المالي في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟
3. اختبار دور مؤسسات التمويل في كفاءة الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟
4. تقديم مجموعة من التوصيات التي تخدم مجتمع الدراسة.

5- فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

6- نموذج الدراسة

يكمن نموذج الدراسة في الشكل رقم (2):

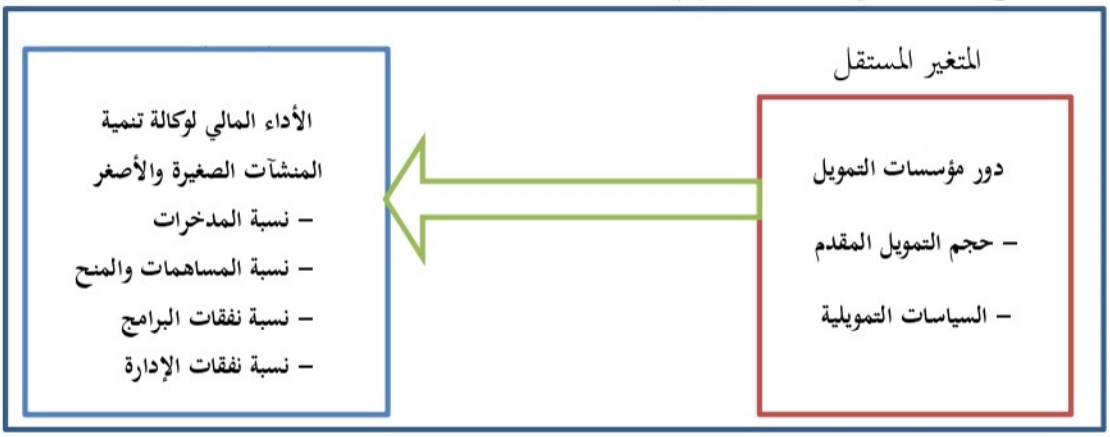

شكل رقم (2) نموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

7- منهج الدراسة :

وفقًا لطبيعة الدراسة وطبيعة البيانات المراد تحليلها، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وكذلك تحليل البيانات الأولية عن التمويل المقدم من مؤسسات التمويل لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر، إضافة إلى المنهج الكمي لقياس الأداء المالي من خلال جمع المعلومات من المصادر الثانوية، مثل التقارير المالية الخاصة بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

8- مجتمع الدراسة وعينة:

تمثل مجتمع الدراسة في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، تركز الجزء الأول في الفئة القيادية في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وقد اعتمد الباحثان أسلوب الحصر الشامل في أخذ عينة الدراسة، من خلال أخذ آراء جميع أفراد الفئة القيادية في الوكالة عن مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل للوكالة قياساً للمتغير المستقل، والجزء الثاني تمثل في تحليل القوائم المالية لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر خلال المدة من 2016- 2019م قياساً للمتغير التابع.

8- مصادر جمع المعلومات والبيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الأولية المتمثلة في الاستبانة لأخذ آراء العاملين في الوكالة عن مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، بالإضافة إلى البيانات الثانوية المتمثلة في التقارير المالية الخاصة بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التي تم الحصول عليها، والتي تعد البيانات الأساسية المتعلقة بالمتغير التابع الأداء المالي، بالإضافة إلى الاطلاع على الكتب العربية والأجنبية،

والرسائل العلمية، والدوريات، والمؤتمرات، والندوات العلمية، ومواقع الإنترنت؛ من أجل الحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

9- أساليب الدراسة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، الذي تمثل في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمعرفة مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل وتحليل الأداء المالي في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومقياس معامل ارتباط بيرسون: من أجل قياس العلاقة بين قيم المتغيرات لمعرفة نوع العلاقة بين متغيرين أو أكثر وقوتها من عدمها، والانحدار الخطي البسيط لقياس مقدار دور المتغير المستقل في المتغير التابع.

10- الدراسات السابقة:

استعرض الباحثان بالدراسة مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت محاور أبعاد الدراسة الحالية ومتغيراتها؛ بهدف الوقوف على ما توصل له الأدب النظري في هذا المجال وبلورة مشكلة الدراسة بصورة جيدة، فقد هدفت دراسة (عبد محمد، 2018) إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة العاملة في العراق، والتعرف على أشكال التمويل وأنواعه المعمول به حالياً، واعتمد الباحث الأسلوب الاستقرائي التحليلي والاستنباطي لتحديد تلك المعوقات بالاعتماد على المصادر والكتب التي تبحث في هذا الموضوع، إضافة إلى جمع البيانات والمعلومات المنشورة من قبل البنك المركزي، وإجراء المقابلات في عدد من البنوك الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج : أهمها أنه رغم القانون الذي أصدره البنك المركزي سنة 2005م الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، فإنها تحتاج إلى إصدار تعليمات موضحة ومفسرة لنصوصه، وإعفائها من أي نصوص تتعارض مع طبيعة عملها، وأيضا عدم وجود قاعدة بيانات لدى البنك المركزي عن المشروعات الخاصة العاملة في العراق.

فيما استهدفت دراسة (مهدي، 2017) إبراز دور القنوات المتعددة والمتنوعة التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة في العراق، والفئات المستهدفة من قبل برنامج التمويل الأصغر العراقي، واقتراح برنامج لتطوير تمويل عراقي استناداً إلى مختلف برامج التمويل المتطورة في العالم، كما أوضح الباحث أن أكبر مشكلة تواجه المشروعات الصغيرة في العراق هي إشكالية الحصول على التمويل، واستخدم الباحث منهج البحث الوصفي والتحليلي للبيانات، لاستقراء واقع المشروعات الصغيرة، وواقع عدد من المؤسسات وبرامج التمويل في العراق الحكومية منها والخاصة، وبيان مدى إمكانية زيادة فاعليتها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الحصول على التمويل أكثر العقبات التي تعيق إنشاء المشروعات الصغيرة في العراق، وأيضاً عدم وجود حاضنات أعمال في العراق، وأن غالبية مؤسسات التمويل اعتمدت على المنح في قروضها غير أنه منذ 2012م لم تقدم أي منحٍ جديدة.

فيما تناولت دراسة (نور الدين، 2016) دور التمويل للمشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولاية شمال دارفور، بالتطبيق على مشروعات التمويل الأصغر، من خلال تأثيرها في المستوى المعيشي لأصحاب هذه المشروعات، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر بمنطقة الدراسة، وبيان مدى أثر التمويل الممنوح في مستوى معيشة العملاء ودخولهم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد أوضحت الدراسة أن الاشخاص المتعلمين لديهم فرص أكبر للوصول للمصارف، والحصول على التمويل مقارنة بغير المتعلمين، ووجود مجموعة من العوائق تعيق عملية الحصول على التمويل، وهي ضعف المراكز المالية لمؤسسات التمويل، وعدم انتشار ثقافة الإقراض نتيجة لتدني المستوى التعليمي.

كما هدفت دراسة (المللي،2015) إلى البحث في المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة في سوريا، وتكمن أهميتها في أن سوريا تعاني من البطالة، وانخفاض معدلات الادخار، وصعوبة إقامة المشروعات الكبيرة والتي تحتاج إلى تمويل كبير وكفاءة عالية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من المصارف بنوعيها العام والخاص، وعدد من المؤسسات التي تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأوضحت الدراسة أن ضعف قدرة المشروعات الصغيرة على توفير المعلومات والبيانات المالية المطلوبة، وضعف القدرة الائتمانية، وارتفاع تكاليف الحصول على القرض، وغياب الثقة بين البنوك والعملاء، وعدم توفير الضمانات الكافية من أجل الحصول على التمويل تعد إحدى أهم المعوقات التمويلية والتي تشكل عائقًا أمام المشروعات الصغيرة للحصول على التمويل اللازم.

فيما تناولت دراسة (الرفاتي 2011م) بيان مفهوم بطاقة الأداء المتوازن ومدى قدرة تطبيقها بالمنظمات الصحية الأهلية بقطاع غزة في قياس الأداء التمويلي وتقويمه، ومعرفة مدى توفر المقومات اللازمة في هذه المنظمات لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن، ومدى ملاءمتها لبيئة المنظمات الصحية الأهلية بقطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى أن المقومات اللازمة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المنظمات الصحية الأهلية بقطاع غزة لتقويم الأداء التمويلي تتوفر بنسبة 76.18%، وأن إدارة المنظمات الصحية الأهلية تهتم بدرجة كبيرة بتقويم أدائها التمويلي من جوانب غير مالية، وأن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يؤدي إلى زيادة كفاءة الأداء التمويلي بدرجة كبيرة بنسبة 72.13%، وأن أبعاد بطاقة الأداء المتوازن ملائمة لبيئة المنظمات الصحية الأهلية بقطاع غزة بنسبة 73.62%.

11- الإطار النظري

11-1 مفهوم التمويل

عرف التمويل بأنه عملية تجميع لمبالغ مادية، ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين، أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، فهو إذاً تدبير الموارد المالية للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه، ويمكن أن يكون التمويل قصيراً أو متوسطاً أو طويل الأجل (خوني،2008م، ص4).

ويرى آخرون التمويل بأنه مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية الحصول على الموارد المالية من مصادرها المختلفة بالتكلفة المناسبة، وفي الوقت المناسب، وحسب استخدامها، سواء كان من جانب الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومات؛ وذلك بما يحقق الأهداف المنشودة (إبراهيم،2014، ص11).

وعرف التمويل أيضًا بأنه مصطلح يطلق على مجموعة من الحقائق والمبادئ والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال، وتحقيق الاستخدام الأفضل لها، من خلال مهمتها الأساسية التي تركز على إدارة رأس المال المستثمر، لتحقيق أقصى ربحية ممكنة، أي إن عملية التمويل هو (الحصول على الأموال من أنسب المصادر المختلفة) (الحواري، 2013، ص157).

11- 2 أهمية التمويل

تظهر أهمية تمويل المشروعات الصغيرة في الآتي :(إبراهيم،2014، ص12).

1. توفير فرص عمل، والمساهمة في القضاء على البطالة.
2. تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
3. الإسهام في زيادة الدخل القومي للبلاد.
4. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، عن طريق تحسين الأوضاع المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...).

ونظرًا للأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة، فقد تزايد الاهتمام في غالب الدول النامية لتقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية، وإلى كون هذه المشروعات أصبحت تمثل الإدارة الأكثر فعالية في معالجة البطالة، وتوفير فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة، وإحداث النمو الاقتصادي (بتال وآخرون،2011، ص48).

11-3 أساليب تمويل المشروعات الصغيرة وصيغه

يعدُّ التمويل من أساسيات إنشاء المشروعات الصغيرة وضروريات وتوسيعها بمختلف طبيعة نشاطاتها، وتحتاج هذه المؤسسات إلى الأموال من مصادر مختلفة لتغطية احتياجاتها؛ إذ تسعى المشروعات الصغيرة إلى

امتلاك وسائل التمويل المناسبة واللازمة لتحقيق نشاطاتها وبذلك تلجأ إلى مواردها الداخلية في شكل تمويل ذاتي، وفي حالة عدم كفايته تلجأ إلى تدبير الموارد الخارجية، سواء عن طريق السوق المالية، أو عن طريق اللجوء إلى البنوك؛ إذ يشكل هذه الأخيرة تمويلاً أساسياً بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

ومن أساليب وصيغ التمويل ما يأتي:

11-3-1 التمويل الذاتي

يعدُّ التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية، التي تؤدي دوراً مهماً في تنمية المؤسسة وتطويرها من حيث إنه يضمن زيادة الأصول الاقتصادية، دون اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية.

كما يعرف التمويل الذاتي بأنه الأموال المتولدة من العمليات التي تمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون، وتنفيذ الاستثمارات، وزيادة رأس المال العامل. (عايب،2012، ص23).

ويقصد به أيضًا: مجموع الوسائل التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي، والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة نوعًا ما، أو بمعنى آخر هو تمويل المؤسسة بالاعتماد على مواردها الذاتية المتاحة، والمتمثلة في الاحتياطيات والأرباح المتراكمة وكذا أقساط الإهلاك (حسيني،2012، ص30).

11-3-1-1 مكونات التمويل الذاتي:

11-3-1-1-1 الأرباح المحتجزة: وهي الجزء من الأرباح الصافية غير الموزعة للعمال أو الشركاء، وهذا بعد طرح الإهلاكات والمخصصات والاحتياطات القانونية، فالإدارة والمساهمون يفضلون حجز جزء من الأرباح لإعادة استثمارها في الشركة، وتوزيع عائد مناسب على الأموال التي يستثمرها حملة الأسهم، لكن توجد عوامل قد تعيق هذا الاختيار وهي: (وردة،2016، ص55).

1. سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من طرف الشركة.
2. تدني الإيرادات في فترة زمنية معينة.
3. التوجه نحو الاستثمارات الضخمة التي تتطلب أموالًا ضخمة، لا تكفي الأرباح المعاد استثمارها في تغطيته.

11-3-1-1-2 الإهلاكات: يعرف الإهلاك بأنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي، الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية في عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي. (عايب،2012 ص24).

11-3-1-1-3 المخصصات: تقوم المؤسسة بتكوين المخصصات لمواجهة خسائر محتملة أو تحمل أعباء ممكنة في المستقبل، إذ نجد مثلاً مؤونة تدني قيمة المخزون، مؤونة خسائر محتملة في قضايا ومنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة، أو مؤونة لدفع غرامات أو ضرائب إضافية...إلخ.

كما أن هذه المخصصات لا تعدُّ مصدراً تمويلياً، بل هي عبارة عن أعباء يتم اقتطاعها من أرباح الدورة، إلا في حالة ما إذا تمّ استرجاعها بسبب عدم وجود مبرر لتكوينها (الحاج،2004، ص4).

11-3-2 التمويل الخارجي:

ينقسم التمويل الخارجي إلى مصادر قصيرة الأجل، ومصادر متوسطة الأجل، ومصادر طويلة الأجل، وفيما يأتي تحليل موجز لكل منها:

11-3-2-1 مصادر التمويل القصيرة الأجل: هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويتعين الوفاء به خلال مدة زمنية لا تزيد على سنة، واعتمادًا على هذا المفهوم فإن مصادر التمويل قصيرة الأجل تتضمن ما يأتي: (وسام،2016، ص19).

11-3-2-1-1 الائتمان التجاري: يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى بعضهم أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد، التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية، ويسدد ثمنها خلال سنة، غير أنه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة، تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات ونوع البضاعة، يمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية كالمعدات والآلات والأجهزة (وردة،2016،ص58).

11-3-2-1-2 الائتمان المصرفي: يُعدُّ الاقتراض من البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل قصيرة الأجل للشركات والمؤسسات بعد الائتمان التجاري، ويدخل هذا النوع من الاقتراض في الميزانية العمومية للمؤسسات في بند القروض المصرفية قصيرة الأجل، وتشغل البنوك التجارية مركزاً مهماً في السوق النقدي؛ لأنها توفر الاموال الضرورية لتسيير الانشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر، وتسعى المؤسسات التي تبدأ بالنمو والتوسع إلى تحقيق حاجاتها الإضافية من التمويل عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية (العامري، 2007، ص306).

11-3-2-2 مصادر التمويل المتوسطة الأجل: تتراوح آجال القروض متوسطة الأجل بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ونظراً لطول مدتها فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال، إضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد (حسيني،2012، ص36). **ومن أمثلتها:**

المساعدات المالية: تقدم هذه المساعدات من طرف الدولة كمعونة لقطاع المؤسسات من أجل تنظيم أنشطة المؤسسات ومراقبتها والهيئات المالية والمصرفية. ونشير إلى أن طبيعة هذه المساعدات قد تختلف من حين

لآخر فهي التي تمنح من قبل الدولة إلى مختلف المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت في شكل منح غير مسترجعة أو تدخل في إطار مسح ديون بعض المؤسسات، وأحيانًا تكون في شكل قروض ميسرة بشروط أخف من شروط الحصول على الموارد التمويلية الأخرى، كتخفيض معدلات الفائدة، أو منح مدة أطول للتسديد (خالد،2011ص48).

11-3-2-3 مصادر تمويل طويلة الأجل: ويمكن الحصول على التمويل طويل الأجل من مصادر متعددة أهمها:

11-3-2-3-1 إقراض طويل الأجل: تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى المؤسسات المالية بهدف تمويلها بهذا النوع إذا كانت بصدد القيام باستثمارات تكلف مبالغ كبيرة لا يمكنها تعبئتها بمفردها، أو تمويل رؤوس أموالها الثابتة، وكذلك نظرًا لمدة الانتظار الطويلة لعملية تحصيل إيراداتها التي يفوق في الغالب 7سنوات، وتصل إلى (20) سنة قبل البدء في الحصول على عوائد (لطرش،2001، ص75).

11-3-2-3-2 أموال الملكية: تعرف أموال الملكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع، وتتكون من الأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والأرباح المحتجزة (وسام،2016، ص21).

11-4 معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يواجه عدد من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة مجموعة من الإشكاليات والعوائق التي قد تقف عائقاً أمام مؤسسات التمويل من القيام بمهامها، وهي تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من الحصول على التمويل الذي يناسب مشروعاتهم، وفيما يأتي نستعرض أهم تلك المعوقات، وهي كالآتي:

11-4-1 عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية: إن أحد متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمشروعات المطلوب تمويلها، وغالباً لا توجد لدى المشروعات الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب، وذلك لارتفاع تكلفة أعدادها، والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية، لا يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تقديمها (المللي،2015، ص49).

11-4-2 عدم شفافية المعلومات: يعدُّ عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المشروعات الصغيرة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظراً لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وتربط المشروعات الصغيرة بالبنوك علاقة قوية، تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، غير أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المشروعات الصغيرة للبنوك بسبب تعارض الأهداف بينها،

فمن وجهة نظر المشروعات ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة، ولا تراعي خصوصيتها، في حين يؤكد البنك أن ذلك راجع إلى ضعف الإدارة في تقديم معلومات شفافة وذات ارتباط مع طبيعة القرض، وذلك لأن نظام المعلومات لدى المشروعات الصغيرة يعاني من نقائض عدة قد يكون أهمها عدم استخدام الأنظمة المالية والمحاسبية، وضعف السوق المالي في تقييم مثل هذه المشروعات وغيرها من الأسباب (العايب،2010، ص 274-275).

11-4-3 ضعف الضمانات: تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل، ومن ثم تحجم البنوك عن تمويل تلك المشروعات نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل (باعامر،2002، ص7).

11-4-4 ارتفاع درجة المخاطرة: تتسم غالبية المشروعات الصغيرة بارتفاع درجة المخاطر، نظرًا لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالب على شخص واحد أو عائلة واحدة، إضافة إلى ضعف المراكز المالية، مما يشكل عائقًا أمام البنوك بتمويل تلك المشروعات، حيث تهتم البنوك دائمًا بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة (دوابة،2006، ص18).

11- 5 البعد المالي:

نظراً لوجود المنظمات غير الهادفة للربح لأغراض أخرى غير كسب عائد للمستثمرين في الأسهم، فإن التدابير المستخدمة بشكل شائع لتقييم المؤسسات التجارية ليست مناسبة تماماً لتقييمها، إذ إن محفظة الموارد المتاحة في المنظمات غير الربحية تعد الأداة والعائق أمام عملها في الوقت نفسه. إذ يتم استخدام الموارد لتنفيذ العمليات نحو تحقيق الأهداف المرسومة، وهي عائق لأن حجم الموارد هي المقياس الحقيقي للميزانيات المالية، ولفرص العمل لديها. ومع ذلك يمكن للمنظمة غير الهادفة للربح المساعدة في الحفاظ على استدامتها المالية من خلال اتباع معايير الإدارة المالية الحكيمة، ومراقبة النسب المالية المتمثلة في مراقبة ميزانيتها، والتدفقات النقدية، واستخدام الموارد ومصادر الإيرادات، حيث يمكن أن تساعد النسب المالية في تحديد ما إذا كان لدى منظمة غير ربحية موارد كافية، وتحديد ما إذا كانت تستخدم هذه الموارد بكفاءة لدعم مهمتها (Cashwell, et.al, 2019).

إن مناخ التحليل والقياس المالي والتشغيلي يعتمد على السؤال الأساسي الأهم " ما مهمة المنظمة؟ " ويشكل هذا السؤال الإطار العملي للأسئلة الأربعة المتفرعة منه (Abraham, 2006, P.4):

1. هل المصادر المالية كافية لدعم المهمة؟
2. ما المصادر المالية المتاحة لدعم المهمة؟
3. كيف يتم استخدام المصادر المالية لدعم المهمة؟
4. هل يتم تطبيق المصادر المالية بكفاءة وفعالية لدعم المهمة؟

11- 6 نسب الأداء المالي للمنظمات غير الهادفة للربح:

يستخدم المستثمرون والدائنون والمحللون النسب بشكل روتيني لقيم المؤسسات التجارية؛ نظراً لأن عددًا من هذه النسب يركز على مقاييس الربحية، ولذلك فإن فائدتها في توجيه المنظمات غير الربحية محدودة جداً، فمقاييس النسب المالية بين المنظمات غير الربحية تعتمد على نسب الإنفاق، مصروفات البرامج وجمع الأموال والإدارة كنسب مئوية من إجمالي النفقات، على الرغم من أن الإفراط في التركيز على تدابير الإنفاق يمكن أن يكون له عواقب غير مقصودة، لذلك دعا قادة القطاع المالي إلى مزيد من الاهتمام بقياس الفعالية التشغيلية، إذ يرون أن مقاييس المركز المالي ضرورية لتقييم السيولة والاستدامة، ولمزيد من التوضيح أكثر قدم كلٌ من Cashwell, Copley, Dugan مجموعة من ثماني نسب، من المحتمل أن تكون مفيدة لمجموعة متنوعة من المنظمات غير الهادفة للربح، وتمثل النسب (نسب السيولة – نسب التشغيل- نسب الإنفاق) ثلاثة مجالات واسعة للسيولة والعمليات والإنفاق، وكيفية قياسهم وحسابهم حسب التفصيل الآتي (Cashwell, et.al, 2019,p481):

11-6-1 نسب السيولة:

تتطلب إدارة السيولة في المنظمات المواءمة بين الاحتياطيات المالية في الأجل القصير والمتوسط وبين التوظيف في الأصول المختلفة مما يستلزم دراسة طبيعة توظيف الأموال بصورة عامة في المنظمات الصناعية، وكذلك حال الودائع في البنوك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق عائد قابل للتوزيع من ناحية أخرى، بمعنى أن يكون توفر السيولة في البنوك يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حساب الربحية (الجابري، 2020، ص78).

11-6-1-1 أيام النقدية في الصندوق:

وتقيس هذه النسبة عدد الأيام من النفقات التي يمكن أن تغطيها من القائمة النقدية والنقد المعادل الموجود، ويعطي مؤشر القيمة العالية إلى وجود مركز سيولة قوي لدى المنظمة، ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

أيام النقدية= النقدية + النقد المعادل الموجود ÷ [(إجمالي النفقات – النفقات المنخفضة)] / 360 يومًا

11-6-1-2 شهور الإنفاق:

تمثل هذه النسبة أفق تخطيط أطول؛ لأنه يفترض أن المستحقات يمكن جمعها لاستدامة العمليات. وتشير القيم الأعلى إلى قوة مكانة المنظمة. ويتم قياسها بالمعادلة الآتية:

شهور الإنفاق= (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة + صافي الأصول المقيدة مؤقتاً) ÷ [(إجمالي النفقات – النفقات المنخفضة)] / 12 شهرًا.

ويهدف قياس هاتين النسبتين إلى ما إذا كان لدى المنظمة غير الهادفة للربح " احتياطي "كافٍ من النقد والموارد الشبه نقدية (غالباً ما توصف بأنها موارد سائلة – أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد)؛ وذلك لمواجهة النفقات التنظيمية عند استحقاقها، ويوجد لدى عدد من المنظمات سياسة الاحتفاظ باحتياطيات نقدية تساوي شهرين أو ثلاثة شهور من النفقات، وتشير القيم الأعلى إلى مركز سيولة أقوى مما يشير إلى أن المنظمة غير الهادفة للربح هي أفضل استعدادًا لموجهة الانخفاض الدوري في الإيرادات أو النفقات غير المتوقعة.

11-6-2 نسب التشغيل

إن نسبة الاحتياطي التشغيلي من أكثر المعايير المستخدمة في نطاق واسع، إذ تعد نسبة أمان وسيولة للمنظمة، والتي تشير بشكل أساسي إلى المدة التي يمكن المنظمة أن تواصل عملها دون أن يأتي أي دخل آخر لتمويل العمليات. ويمكن وصفها بنسبة مئوية أو عدد من الشهور، ويفضل ألا تزيد على 25% من إجمالي النفقات. (Paszkiewicz, 2018,p211).

وتتضمن نسبة الاحتياطي التشغيلي ثلاثة معايير لقياس هذه النسبة (Cashwell,et.al,2019, p480) وهي:

11-6-2-1 مؤشر المدخرات:

ويقيس صافي الإيرادات التي تحتفظ بها المنظمة كنسبة مئوية من الاحتفاظ ببعض الفائض، كما يجب تقييم هذه النسبة في سياق الاحتياجات المتوقعة للمنظمة. وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر المدخرات} = \frac{(\text{الإيرادات} - \text{المصروفات})}{\text{إجمالي المصروفات}} \times 100$$

11-6-2-2 المساهمات والمنح:

تشير نسبة المساهمات والمنح إلى مدى اعتماد المنظمة على الدعم الخارجي، حيث تعتمد المؤسسات الخيرية والدينية والعامة بشكل أكبر على المساهمات (التبرعات)، في حين أن عددًا من المنظمات الكبرى لديها مصادر متعددة للإيرادات، بما في ذلك عائدات البرامج ورسوم الخدمات. ويساعد هذا المؤشر على قياس مدى تلقي الإيرادات من المانحين والمساهمين، كما أن القيمة العالية لهذه النسبة تشير إلى مصادر إيرادات أقل تنوعاً وقابلية أكبر للتأثر بالانكماش الاقتصادي. وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{المنح والمساهمات} = \frac{(\text{إيرادات المنح والمساهمات})}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

11-6-2-3 كفاءة جمع الأموال:

وهي متوسط المبلغ بالدولار من المساهمات التي يتم جمعها مقابل كل دولار ينفق على جمع الأموال، حيث تشير القيم الأعلى من الأموال التي سيتم الحصول عليها إلى زيادة كفاءة المنظمة في مقابل قلة النفقات للحملات الإعلامية في الحصول على تلك الأموال، بحيث لا تزيد هذه النسبة المستخدمة لجمع الأموال على 16% (Cashwell, et.al, 2019,p486). ويتم قياس هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

كفاءة جمع الأموال = إجمالي المساهمات (عدا المنح الحكومية) / نفقات جمع الأموال ×100

11-6-3 نسب الإنفاق:

وتقيس نسب الإنفاق جميع النسب الثلاث (نفقات البرامج، مصروفات الإدارة، مصروفات جمع الأموال) كنسبة مئوية من إجمالي النفقات، والغرض من ذلك هي أن النفقات المتكبدة لخدمات البرامج تعد جيدة، في حين أن النفقات المتكبدة للإدارة وجمع الأموال غير مرغوب فيها، نظراً لأن المعايير المحاسبية تتطلب تصنيف المصروفات وفقاً لفئات البرامج وجمع الأموال والإدارة العامة، حيث يجب أن تصل النسب الثلاث جميعها إلى 100% لأي منظمة معينة. وسنتناول هنا هذه النسب الثلاث بشيء من التفصيل (Cashwell, et.al, 2019,p485).

11-6-3-1 نفقات البرامج:

وهي نسبة النفقات المخصصة لمهمة المنظمة لتحقيق أهداف البرامج، حيث ينظر المانحون بشكل عام إلى القيم الأعلى من هذه النسبة بأنها مرغوبة؛ لأن ذلك يمثل الاستغلال الأمثل للموارد، التي يتم توجيهها إلى البرامج، التي تحقق أهداف المنظمة، ويفضل أن تكون هذه النسبة 65 % كحد أدنى من إجمالي النفقات. وتقاس هذه النسبة بالمعادلة الآتية:(Montgomery, 2020,p212) .

كفاءة نفقات البرامج = نفقات خدمة البرامج / إجمالي النفقات ×100

11-6-3-2 نفقات الإدارة:

تشير هذه النسبة إلى التكاليف الإدارية والتكاليف العامة كنسبة مئوية من إجمالي النفقات، وبوجه عام فإن المانحين يرون أن القيم العالية غير مرغوب فيها؛ لأن هذا يمثل موارد لا يتم توجيهها إلى البرامج المتعلقة بمهمة المنظمة، كما أنها تعد من أكثر النسب التي يُساء تفسيرها وهي تشمل نفقات التدريب والتخطيط والرقابة الداخلية والحوكمة التنظيمية، حيث إن هذه النفقات كلها أمور مرغوبة، ولكن وجهة النظر لهذه النسبة هي أن القيم العالية لها غير مرغوب فيها، لذلك يفضل ألا تزيد النسبة المئوية عن 12% من إجمالي النفقات، وإجمالاً فإن نفقات الإدارة كنسبة مئوية من إجمالي النفقات قد تظل ثابتة أو حتى تنخفض بناءً مع حجم المنظمات ونموها. ويتم حساب هذه النسبة بالمعادلة الآتية (Cashwell, et.al, 2019,p484):

نسبة نفقات الإدارة = النفقات الإدارية والعامة / إجمالي النفقات × 100

11-6-3-3 نفقات جمع الأموال:

وهي نسبة إجمالي النفقات المخصصة لنشاطات التطوير، ويتم وصف النفقات العامة إلى جانب النفقات الإدارية بأنها " تكاليف عامة"، ويتم قياس تكاليف جمع الأموال كنسبة مئوية من إجمالي النفقات، إذ ينظر المانحون إلى القيم الأعلى من هذه النسبة بأنها غير مرغوبة؛ لأنها تمثل موارد لا يتم توجيهها إلى البرامج المتعلقة بمهمة المنظمة، ويفضل ألا تزيد هذه النسبة عن 2.5 % من إجمالي النفقات، ويتم قياسها بالمعادلة الآتية (Wujek, 2020,p316):

$$\text{نسبة نفقات جمع الأموال} = \frac{\text{نفقات جمع الأموال}}{\text{إجمالي النفقات}} \times 100$$

وبناءً على ما سبق، يمكن أن تكون النسب المالية أدوات مفيدة لأولئك المسؤولين عن مراقبة المركز المالي غير الربحي والعمليات، حيث إن النسب ليست هدفاً في حد ذاتها، بقدر ما يجب توخي الحذر في تفسيرها. وذلك أن المنظمات غير الهادفة للربح غالباً ما تشعر بالضغط لخفض النسب العامة على الرغم من أن الأبحاث تظهر أن الاستثمار في النفقات العامة غالباً ما يكون بالغ الأهمية لنجاح المهمة غير الهادفة للربح. وعموماً تواجه كل منظمة غير هادفة للربح ظروفاً فريدة، وقد يؤدي السعي وراء استراتيجية معينة إلى تحسين نسبة معينة في حين يؤدي إلى تدهور نسبة أخرى.

كما يجب على الإدارة العليا في المنظمة أن تفهم بأن مزودي الموارد (المانحين) يراقبون نسب المنظمة، ولذلك يجب على الإدارة أن تتوقع وأن تكون مستعدة للتعامل مع مخاوف الجهات المانحة والوكالات المساهمة فيما يتعلق بالمركز المالي للمنظمة، ويعد اختيار النسب المراد قياسها ومراقبتها بناءً على أحجام المنظمات نفسها؛ لأن مهامها غير الهادفة للربح تختلف في نطاق واسع من منظمة لأخرى، أي إنه لا توجد مجموعة واحدة من النسب مناسبة لجميع المنظمات غير الربحية، فيجب أن يأخذ فريق الإدارة في كل منظمة غير ربحية في الاعتبار احتياجاتها واختيار مجموعة من النسب للقياس التي تعالج اهتماماتها الخاصة.

ومن هذا المنطلق تم الاعتماد من قبل الباحثين في هذه الدراسة في قياس الأداء المالي في وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (كون الوكالة من المنظمات غير الربحية) على قياس النسب الأربع التالية وتحليلها: نسب الإنفاق، وتشمل (نسبة نفقات البرامج – نسبة نفقات الإدارة)، ونسب التشغيل وتشمل (نسبة المدخرات – نسبة المساهمات والمنح).

12- الجانب العملي

12-1 التحليل الوصفي لعناصر المتغير المستقل (دور مؤسسات التمويل)

12-1-1 وصف حجم التمويل المقدم

بهدف قياس مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل نقوم أولاً بقياس ذلك المستوى منفرداً من حيث حجم التمويل المقدم، والسياسات التمويلية، ثم قياس الدور للأبعاد مجتمعة، ونعرض أولاً مستوى حجم التمويل المقدم كما يأتي:

جدول رقم(1)

تحليل فقرات المجال الأول: حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
1	حجم المبالغ التي تقدمها مؤسسات التمويل كافية بالقدر الذي يسمح بأعمال الوكالة.	3.67	0.821	73.4	مرتفعة	4
2	تتناسب المبالغ المقدمة للوكالة مع حجم الأنشطة المختلفة.	3.89	0.981	77.8	مرتفعة	1
3	يمكن حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل الوكالة بخيارات متعددة في الأنشطة.	3.78	0.765	75.6	مرتفعة	2
4	حجم المبلغ المقدم من إحدى مؤسسات التمويل كافٍ لإقامة كافة الأنشطة دون البحث عن تمويل اخر.	2.89	0.899	57.8	متوسطة	8
5	تلجأ الوكالة لتغيير بعض الأنشطة كون حجم التمويل لا يكفي.	3.01	0.986	60.2	مرتفعة	7
6	حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل يساهم في نجاح الأنشطة المختلفة للوكالة.	3.78	0.978	75.6	مرتفعة	3
7	توجد معايير محددة لمؤسسات التمويل في تحديد حجم التمويل الذي تحتاجه الوكالة.	3.67	0.897	73.4	مرتفعة	5
8	يتناسب حجم التمويل المقدم في كل مرحلة من مراحل الانشطة مع احتياجاته.	3.33	0.897	66.6	مرتفعة	6
9	تقوم مؤسسات التمويل بزيادة حجم المبلغ المقدم إذا تتطلب النشاط ذلك في مرحلة معينة.	2.78	0.896	55.6	متوسطة	9
	حجم التمويل	3.42	0.977	68.4	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة.

يتبين من خلال تحليل فقرات حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل للوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر كان بمستوى مرتفع؛ إذ نجد أن إجابات عينة الدراسة تدل على الموافقة بوجود مستوى من التمويل المقدم من مؤسسات التمويل للوكالة؛ إذ جاءت المتوسطات الحسابية بين (3.89 – 2.78)، فيما نجد أن مستوى الإجابة لعينة الدراسة مختلفٌ في فقرتين جاءتا بمستوى متوسط الفقرة: الأولى أن حجم المبلغ المقدم من إحدى مؤسسات التمويل كافٍ لإقامة كافة الأنشطة دون البحث عن تمويل آخر مما يدل على عدم كفاية حجم التمويل من جهة واحدة لإنجاز كامل الهدف بصورة جيدة، والعبارة الثانية تقوم مؤسسات التمويل بزيادة حجم المبلغ المقدم إذا تطلب النشاط ذلك في مرحلة معينة مما يؤكد عدم الكفاية الكاملة التي أشارت لها الفقرة السابقة إلا بالحصول على تمويل آخر من جهة تمويلية أخرى، أما المتوسط العام فقد بلغ (3.42) بمستوى موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري (0.977) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

12-1-2 وصف سياسيات التمويل وتحليلها

ومن خلال بعد السياسات التمويلية لمؤسسات التمويل تظهر النتائج كما في الجدول رقم (2):

جدول رقم(2)

تحليل فقرات المجال الثاني: سياسات التمويل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
10	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة التمويل قصيرة الأجل.	3.33	0.923	66.6	مرتفعة	7
11	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة تمويل طويلة الأجل.	2.56	0.821	51.2	متوسطة	10
12	تتبع المؤسسات سياسة توزيع التمويل وفقاً لمراحل أنشطة الوكالة.	3.67	0.821	73.4	مرتفعة	3
13	تهتم مؤسسات التمويل بتمويل أنواع معينة من الأنشطة.	3.89	0.981	77.8	مرتفعة	1
14	تهتم مؤسسات التمويل بالاهتمام أكثر بتمويل الأنشطة الاسرية.	3.33	0.911	66.6	مرتفعة	8

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
15	تتبع المؤسسات سياسات تمويل الأنشطة التي تتعلق بالمرأة.	3.89	0.954	77.8	مرتفعة	2
16	تتبع مؤسسات التمويل سياسة تمويل نوعيات معينة فقط من الأنشطة.	3.33	0.986	66.6	مرتفعة	6
17	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة التمويل قصيرة الأجل	3.44	0.976	68.8	مرتفعة	5
18	تتصف سياسات التمويل في مؤسسات التمويل بالمرونة تجاه مراحل أنشطة الوكالة.	3.22	0.910	65.0	مرتفعة	9
19	تتصف سياسات التمويل في مؤسسات التمويل بالمرونة تجاه الظروف التي قد تطرأ على الوكالة.	3.56	0.976	71.2	مرتفعة	4
	سياسات التمويل	3.80	0.915	76.0	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة.

يلاحظ من خلال تحليل فقرات سياسات التمويل لمؤسسات التمويل تجاه الوكالة كان بمستوى مرتفع أيضاً؛ إذ نجد أن إجابات عينة الدراسة تدل على الموافقة بوجود مستوى جيد من سياسات تمويل معينة تتبعها مؤسسات التمويل؛ إذ جاءت المتوسطات الحسابية بين (2.56-3.89)، فيما نجد أن إحدى الفقرات جاءت الإجابة مختلفة بمستوى متوسط والتي تشير إلى أن مؤسسات التمويل تعتمد على سياسة تمويل طويلة الأجل، مما يعطي مؤشر أن سياسات مؤسسات التمويل وفق رأي عينة الدراسة قصيرة الأجل، أما المتوسط العام فقد بلغ (3.80) بمستوى موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري (0.915) مما يدل على عدم تشتت اجابات عينة الدراسة.

بعد قياس أبعاد الدور المقدم من مؤسسات التمويل منفردة لحجم التمويل والسياسات التمويل يظهر الجدول رقم (3) تحليل مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل مجتمعة كما يلي:

جدول رقم (3)

تحليل الدور المقدم من مؤسسات التمويل مجتمعة

ت	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
1	حجم التمويل	3.42	0.977	68.4	مرتفعة	2
2	السياسات التمويلية	3.80	0.915	76.0	مرتفعة	1
الدور المقدم من مؤسسات التمويل		3.61	0.946	72.2	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة.

يلاحظ من خلال تحليل الدور المقدم من مؤسسات التمويل تجاه الوكالة بأبعادها مجتمعة أنه كان بمستوى مرتفع؛ إذ نجد أن المتوسط العام لأبعاد حجم التمويل والسياسات التمويلية بلغ (3.61) بمستوى موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري (0.946)، مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة، ووفق هذه النتيجة ممكن القول إن الدور المقدم من مؤسسات التمويل لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بمستوى مرتفع، وهذا يجيب عن التساؤل الرئيس الأول الذي ينص "ما مستوى الدور المقدم من مؤسسات التمويل لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟".

12-2 التحليل الوصفي لعناصر المتغير التابع (الأداء المالي)

نظراً للخصوصية الخاصة بتحليل الأداء المالي في المنظمات غير الربحية تم تحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية الخاصة في هذه المنظمات وفق مجموعة من النسب المالية التي تقيس الأداء المالي في المنظمات غير الهادفة للربح والتي تظهر النتائج كما ورد في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول رقم (4)

الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

ت	المؤشر المالي	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي	المعيار المستهدف من الوكالة (*)
1	نسبة المدخرات	%31.2	%19.8	%-8.3	%25.2	%16.98	%25
2	نسبة المساهمات والمنح	%98.37	%99.58	%99.99	%99.99	%99.5	%85

ت	المؤشر المالي	2016	2017	2018	2019	المتوسط الحسابي	المعيار المستهدف من الوكالة (*)
3	نسبة نفقات البرامج	%44.91	%65.36	%92.93	%82.42	%71.4	%65
4	نسبة نفقات الإدارة	%54.27	%32.24	%6.61	%16.01	%27.3	%16
	المتوسط العام	%57.19	%54.25	%47.81	%55.91	%53.79	%47.8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على التقارير المالية.

(*) تم الحصول عليه من إدارة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

من خلال النتائج أعلاه في الجدول رقم (4) نجد أن نسبة المدخرات انخفضت من 31.2% في عام 2016م إلى 19.8% للعام 2017م، وواصلت الانخفاض إلى نسبة عجز مقدارها 8.3% ثم ارتفعت إلى 25.2% في العام 2019م بمتوسط حسابي بمقدار 16.98، حيث استطاعت الوكالة الوصول إلى المعيار المستهدف للمدخرات 25% خلال العامين 2016م، 2019م أي إنها أظهرت كفاءة نسبية في الأداء بنسب مختلفة.

كما أظهرت نسبة المساهمات والمنح للوكالة ثباتًا كبيرًا في حجم التدفقات السنوية خلال الأربع سنوات؛ إذ بلغت 98.37% خلال العام 2016 وبلغت 99.58%، 99.99%، 99.99% خلال الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي بمتوسط حسابي إجمالي 99.48، مما يدل على كفاءة مالية جيدة للوكالة في الحصول على قدر جيد من الأموال عبر المساهمات والمنح التي تحصل عليها من المؤسسات التمويلية؛ إذ حققت المعيار المستهدف في كل السنوات البالغ 85%.

وفيما يتعلق بنسبة نفقات البرامج فقد أظهرت النتائج حالة تصاعد ملحوظ في هذه النسبة؛ إذ بلغت 44.91% خلال العام 2016م، ثم ارتفعت إلى 65.36% خلال العام 2017م، وواصلت الارتفاع إلى 92.93% خلال العام 2018م، ثم تراجعت إلى 82.42% خلال العام 2019م بمتوسط حسابي إجمالي 71.41 ، ورغم الانخفاض في نسبة نفقات البرامج خلال العام 2016م فإن الوكالة حافظت في إنفاقها على البرامج خلال السنوات الثلاث التي تليها ضمن المعيار المستهدف 65% بزيادة مقدارها 0.36%، 27.93%، 17.42% على التوالي مما يعني أنها أظهرت كفاءة عالية في هذا الأداء بنسب مختلفة.

وأظهرت نسبة نفقات الإدارة 54.27% خلال العام 2016م، في حين انخفضت إلى 32.24% في عام 2017م مواصلة الانخفاض إلى 6.61% في عام 2018م كأقل نسبة خلال السنوات الأربع قيد الدراسة، ثم ارتفعت إلى 16.01% عام 2019م. أي إن حجم نفقات الإدارة لدى الوكالة تجاوز المعيار المستهدف 12% خلال السنوات 2016م، 2017م، 2019م بنسبة زيادة 42.27%، 20.24%، 4.01% على التوالي، فيما حققت المعيار الأساسي للنفقات الإدارية في العام 2018م بنسبة انخفاض 5.39% مما يعني أنها أظهرت كفاءة منخفضة في هذا الأداء.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الوكالة تعتمد بشكل كلي على حجم المساهمات والمنح في تقدير حجم نفقات البرامج والنفقات الإدارية بالإضافة إلى حجم المدخرات، ورغم أن الوكالة حافظت على المعيار المستهدف لنفقات البرامج 65% كحد أدنى خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2017م، 2018م، 2019م على التوالي فأنها لم تحقق هذا المعيار خلال العام 2016م وذلك بسبب حجم الزيادة الملحوظة في نفقات الإدارة التي بلغت 54.27% ونسبة المدخرات التي بلغت 31.2% من العام ذاته، في حين أنه يجب عليها أن تعيد النظر في حجم نفقات الإدارة؛ إذ إنها تجاوزت المعيار المستهدف 12% خلال السنوات 2016م، 2017م، 2019م.

وعلى الرغم من الانخفاض عن المعيار المستهدف خلال العام 2018م بشكل كبير فإنه ظهر عجز في نسبة المدخرات بلغت 8.3%. ويرجع ذلك لأن الوكالة ركزت في إنفاقها على البرامج بنسبة 92.93% للعام نفسه ، أي إنه كلما زاد حجم الإنفاق على البرامج أثر ذلك على انخفاض نفقات الإدارة وانخفاض حجم المدخرات والعكس، مثلما نلاحظ في العام 2019م حيث بلغت نسبة نفقات البرامج 82.42% وشكلت نسبة المدخرات ونفقات الإدارة للعام نفسه 25.2%، 16.01% على التوالي، وعلى الرغم من أن الوكالة خلال العام 2019م حافظت على المعيار المستهدف لنفقات البرامج والمعيار المستهدف للمدخرات بنسبة 65%، 25% على التوالي فإنها تجاوزت نسبة نفقات الادارة 16.01% للمعيار المستهدف وهي 12%.

وبالنظر للمتوسط العام لنسب الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لجميع سنوات الدراسة نجد أنها أكبر من المتوسط العام للمعيار المستهدف لهذه النسب البالغ 47.8%، وهذا يعطي دلالة على أن الوكالة تتمتع بأداء مالي بمستوى جيد في جميع السنوات وهذا يجيب عن التساؤل الرئيس الثاني الذي ينص "ما مستوى الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؟".

12-3 التحليل الاستدلالي واختبار الفرضيات

بهدف التحقق من صحة فرضيات الدراسة عن دور مؤسسات التمويل في الأداء المالي للمنظمات غير الربحية دراسة حالة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية واسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية وتظهر النتائج كما يلي:

12-3-1 الفرضية الرئيسة

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسة التي تنص على أنه " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر."، والمبينة في الجدول رقم (5) وكما يلي:

جدول رقم (5)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الدور المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
الدور المقدم من مؤسسات التمويل	84.23	1.981	0.083	0.574	0.329	3.923	0.083	قبول

المصدر: إعداد: (الباحثين، 2023)

تشير نتائج الجدول رقم (5) إلى أنَّ معامل الانحدار بلغ (84.23) بمعنى أنه كلما زاد الدور المقدم من مؤسسات التمويل بدرجة واحدة زاد الأداء المالي بدرجة (84.23)، ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.329) إلى أن الدور المقدم من مؤسسات التمويل يؤثر في الأداء المالي بنسبة (33%)، بينما (67%) من التأثير يرجع لأسباب ومتغيرات أخرى ليست قيد الدراسة.

ويشير اختبار F إلى أن نموذج الانحدار غير دال إحصائيًا؛ فقد بلغ مستوى الدلالة (0.083)، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعيارية (0.05)، وهذا يشير إلى عدم دلالة التأثير لدور مؤسسات التمويل في الأداء المالي، مما يعني قبول الفرضية الرئيسة والتي تنص على أنه " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.".

12-3-2 الفرضية الفرعية الأولى

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر."، والمبينة في الجدول رقم (6) وكما يأتي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل	59.077	2.708	0.030	0.715	0.512	7.333	0.030	رفض

المصدر: من إعداد: (الباحثين، 2023)

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى أنَّ معامل الانحدار بلغ (59.077) بمعنى أنه كلما زاد حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل بدرجة واحدة زاد الأداء المالي بدرجة (59.077)، ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.512) إلى أن حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل يؤثر في الأداء المالي بنسبة (51%)، في حين أن (49%) من التأثير يرجع لأسباب ومتغيرات أخرى ليست قيد الدراسة.

ويشير اختبار F إلى أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية؛ فقد بلغ مستوى الدلالة (0.03)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعيارية (0.05)، وهذا يشير إلى دلالة التأثير لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي، مما يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه " لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر"، مما يعني وجود دور ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

12-3-2 الفرضية الفرعية الثانية

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر "، والمبينة في الجدول رقم (7) وكما يأتي:

جدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار سياسات التمويل لمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

المعيار	قيمة B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة f المحسوبة	مستوى دلالة f	نتيجة الفرضية
سياسات التمويل لمؤسسات التمويل	2.682	0.081	0.937	0.029	0.001	0.007	0.937	قبول

المصدر: من إعداد: (الباحثين، 2023)

تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أنَّ معامل الانحدار بلغ (2.682) بمعنى أنه كلما زادت سياسات التمويل لمؤسسات التمويل بدرجة واحدة زاد الأداء المالي بدرجة (2.682)، ويشير معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.001) إلى أن سياسات التمويل لمؤسسات التمويل تؤثر في الأداء المالي بنسبة (1%)، في حين أن (99%) من التأثير يرجع لأسباب ومتغيرات أخرى ليست قيد الدراسة.

ويشير اختبار F إلى أن نموذج الانحدار غير دال إحصائيًا؛ فقد بلغ مستوى الدلالة (0.937)، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعيارية (0.05)، وهذا يشير إلى عدم دلالة التأثير لسياسات مؤسسات التمويل في الأداء المالي، مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على أنه "لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ".

13- النتائج والتوصيات

13-1 نتائج الدراسة

1. تبين نتائج الدراسة أن حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل للوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر كان بمستوى مرتفع، باستثناء فقرتين جاءت بمستوى متوسط الفقرة الأولى أن حجم المبلغ المقدم من إحدى مؤسسات التمويل كافٍ لإقامة كافة الأنشطة دون البحث عن تمويل آخر مما يدل على عدم كفاية حجم التمويل من جهة واحدة لإنجاز كامل الهدف بصورة جيدة، والعبارة الثانية تقوم مؤسسات التمويل بزيادة حجم المبلغ المقدم إذا تتطلب النشاط ذلك في مرحلة معينة مما يؤكد عدم الكفاية الكاملة التي أشارت لها الفقرة السابقة إلا بالحصول على تمويل آخر من جهة تمويلية أخرى.

2. تشير نتائج الدراسة إلى أن سياسات التمويل لمؤسسات التمويل تجاه الوكالة كان بمستوى مرتفع، فيما جاءت بمستوى متوسط فيما يتعلق بان مؤسسات التمويل تعتمد على سياسة تمويل طويلة الأجل .
3. توضح نتائج الدراسة أن الدور المقدم من مؤسسات التمويل تجاه الوكالة بأبعادها مجتمعة كان بمستوى مرتفع، إذ نجد أن المتوسط العام لأبعاد حجم التمويل والسياسات التمويلية بلغ (3.61) بمستوى موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري (0.946).
4. تؤكد نتائج الدارسة أن الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لجميع سنوات الدراسة كان بمستوى أكبر من المتوسط العام للمعيار المستهدف لهذه النسب البالغ 47.8%، وهذا يعطي دلالة على أن الوكالة تتمتع بأداء مالي بمستوى جيد في جميع السنوات.
5. تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود دور ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للدور المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.
6. تشير نتائج الدراسة إلى وجود دور ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.
7. تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود دور ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل في الأداء المالي لوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

13-2 توصيات الدراسة

1. توصي الدراسة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمحافظة على العلاقة الجيدة مع مؤسسات التمويل للمحافظة على حجم التمويل الجيد المقدم من مؤسسات التمويل للوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.
2. توصي الدراسة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ببناء علاقات مع مؤسسات متعددة حتى تتمكن إقامة كافة الأنشطة نظراً لعدم كفاية حجم التمويل من جهة واحدة لإنجاز كامل الهدف بصورة جيدة.
3. توصي الدراسة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمحافظة أيضاً على العلاقة الجيدة مع مؤسسات التمويل حتى تظل سياسات التمويل لمؤسسات التمويل تجاه الوكالة بالصورة الجيدة لفترة زمنية طويلة.
4. توصي الدراسة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمحافظة على مستوى الأداء المالي الجيد للوكالة وفق كافة المؤشرات المالية والعمل على تعزيزه مستقبلاً.
5. توصي الدراسة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمحافظة بالسعي إلى تطوير علاقاتها مع مؤسسات التمويل بصورة أفضل حتى يكون لهذا الدور أثر جيد في الأداء المالي للوكالة في الأجل القصير والأجل الطويل.

المراجع:

1. إبراهيم، ميساء (2015)، " دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة " دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للمدة (2008-2014م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
2. الحواري، نضال، (2013)" ادارة المشروعات الائتمانية " ، الأردن.
3. العايب، ياسين (2010)،" إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر.
4. الرفاتي، عادل، 2011م مدى قدرة المنظمات الاهلية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الاداء المتوازن BSC ونظام التكاليف على أساس الانشطة (ABC) في تطوير أداء المصارف الفلسطينية. رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة.
5. المللي، قمر، (2015)، "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا " رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.
6. بتال، أحمد حسين، الراوي، محمد مزعل، علي، وسام حسين، (2011)، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق " المجلد 4، العدد 7، العراق.
7. حليمة الحاج علي 2004 ،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة "دراسة حالة ولأية قسنطينة" رسالة ماجستير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
8. حسيني، نسيبة 2012، ''رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
9. خالد الجابري، التحليل المالي وتقييم الأسهم، 2020، دار حضرموت للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اليمن.
10. خالد، فواغلة 2011،"دور البدائل التمويلية في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة ميدانية للبدائل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة، رسالة ماجستير جامعة 08 ماي، الجزائر.
11. خوني، رابح، حساني، رقية، (2008)، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها" الطبعة الأولى أيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
12. دوابه، أشرف محمد، (2006) أكتوبر،" اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ، العدد الرابع، القاهرة.
13. سمير، باعامر(2002)، "معوقات تمويل المنشآت الصغيرة من وجهة نظر مصرفية"، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها.
14. شهيناز، حلحال، وسام، أيت عيسى (2016)، "دور البنوك في التنمية الاقتصادية" رسالة ماجدستير، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، الجزائر.
15. عايب، امنة 2012، " رأس المال المبادر كاستراتيجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.
16. محمد العامري، الادارة المالية، 2007، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.
17. مهدي، رسول عيسى (2017)، "برامج تمويل المشروعات الصغيرة في العراق " الواقع والفئات المستهدفة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والخمسون.
18. نور الدين، (2016) بعنوان "دور تمويل المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولاية شمال دارفور".
19. وردة، مودع 2016، ''اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015) دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رسالة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
20. لطرش، وليد. 2018م دور بطاقة الاداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء الاستراتيجي: دراسة حالة قطاع خدمة الهاتف النقال، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

21. Abraham, A. (2006). **Financial management in the nonprofit sector: A mission-Based Approach to ratio analysis in membership organizations** (research online, University of Wollongong). Retrieved from: https://ro.uow.edu.au/commpapers/150.
22. Paszkiewicz, E. (2018). **3 Financial ratios and benchmarks nonprofit must know.Article of Gross Mendelsohn Accounting CPA Co**, Retrieved from: https://www.gma-cpa.com/blog/nonprofit-financial-benchmarks**.**
23. Montgomery, D. (2020). **3 Key financial ratios that every nonprofit should track. TDT CPAs and advisors Retrieved** from: https://www.tdtpc.com/2020/06/3-key-financial-ratios-that-every-nonprofit-should-track/**.**
24. Cashwell, K., Copley, P., and Dugan, M. (2019). **Using Ratio Analysis to Manage Not-for-Profit Organizations,** the CPA journal. Retrieved from: https://www.cpajournal.com/2019/06/05/using-ratio-analysis-to-manage-not-for-profit-organizations/**.**

" The Role of Financial Institutions on the Financial Performance of Non-Profit Organizations:

A Case Study of Small and Micro Enterprises Development Agency."

Khaled Mohamed Aljabri.
Mohamed Homam Alhoman.

ABSTRACT:

The study aimed to identify the role of financing institutions, measured by the amount of funding provided and financing policies, in the financial performance of non-profit organizations, measured by the ratio (percentage of savings, ratio of contributions and grants, ratio of program expenditures, ratio of administration expenses) in small and micro enterprises development agency. The study adopted the descriptive approach and the analytical approach, where the opinion of the leadership group in the small and micro enterprises development agency was taken about the volume of financing provided and the financing policies of the financing institutions. In addition to relying on the quantitative approach in measuring the financial performance of the small and micro enterprises development agency.

The study reached a set of results, the most important of which is that the role of financing institutions, according to the volume of financing provided and the financing policies of financing institutions towards the small and micro enterprises development agency was at a high level. The results of the study also confirm that the financial performance of the small and micro enterprises development agency for all years of the study was at a level greater than the overall average to the standard targeted by the agency. The results of the study also indicate that there is no statistically significant role for the role provided by financing institutions in the financial performance of the small and micro enterprises development agency, as well as the absence of a statistically significant role for the financing policies of financing institutions in the financial performance of the small and micro enterprises development agency. While the results of the study indicate that there is a statistically significant role for the volume of funding provided by financial institutions in the financial performance of the small and micro enterprises development agency.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 6
Issue 2
Serial No.11

December 2023